

مجالات تركيز البرنامج الإنمائي في الحوكمة الديمقراطية:

- تعزيز المشاركة الشمولية؛
- تقوية مؤسسات الحكم المستجيب؛
- مواومة مؤسسات وسياسات الحوكمة الوطنية مع المبادئ الدولية.

(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة. وكثيرا ما تتوقف احتمالات تحسين سجل التنفيذ هذا على إدخال تحسينات على القدرة المؤسسية وعلى نوعية الحوكمة. فيلزم أن يكون ثمة قطاع عام ناجح ومستجيب وخاضع للمساءلة لترجمة السياسات المتكاملة إلى نتائج إيجابية متكاملة. كما يلزم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم تنمية القدرات لمساعدة البلدان النامية على استيعاب أفضل الممارسات والتكنولوجيات الابتكارية اللازمة لتجنب المسالك الإنمائية المثقلة بالكربون، مع الحد في الوقت ذاته من الفقر والتفاوت.

وليس الحوكمة بمفهوم نحوي: بل هي أمر يعيشه الناس في تفاعلاتهم اليومية مع المسؤولين المحليين ومقدمي الخدمات. فثمة حاجة إلى اللامركزية والمشاركة والإشراك المحلي لتمكين المواطنين من التفكير عالميا والتصرف محليا. ويروج البرنامج الإنمائي لهذه القيم في دعمه لعمليات التنمية المستدامة الجماهيرية ذات التوجه القطري.

ويتبين من التجارب المستقاة من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر أن مراقبة المواطنين للخدمات، والميزانيات والهياكل الأساسية يمكن أن تقوم بتسريع وتيرة التقدم نحو التنمية المستدامة. وكثيرا ما تكون الحوكمة الرشيدة - لاسيما من حيث تعزيز المساءلة والشفافية في تقديم الخدمات - أساسية في تحسين فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية. ويعمل البرنامج الإنمائي مع ما يزيد على 100 بلد لتنمية القدرات المؤسسية التي تحتاج إليها الحكومات والمجتمعات المحلية لتحسين إدارة تقديم الخدمات المحلية. كما يعمل على تحسين نظم الشراء العمومي وتعزيز النزاهة ومؤسسات إنفاذ القوانين.

إنجاز التنمية المستدامة: للحوكمة

أهمية

تعكس العديد من جوانب القصور التي اكتنفت تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة المتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 في ريو دي جانيرو جوانب ضعف في الآليات العالمية والوطنية والمحلية للحوكمة. وتعتبر المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، بأن الحوكمة حاسمة في النهوض بالتنمية المستدامة (الفقرتان 22 و 44). فالتصدي لتحديات الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية وحالات الإجحاف البيئي يتطلب زيادة القدرة المؤسسية على الحوكمة الشمولية وتحسينها.

العودة إلى الأساسيات - القيم والمبادئ التشريعية

يتيح 'مؤتمر ريو + 20' فرصة لربط التنمية المستدامة ربطا أوثق بالقيم والمبادئ - حقوق الانسان، والإنصاف بين الجنسين، والنزاهة - التي تشكل صلب عمل الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى الحوكمة المستجيبة والتشاركية وإلى سيادة القانون في تنفيذ سياسات مستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. وبخلاف ذلك، فإن العمليات الإنمائية التي لا تتلاءم مع هذه القيم تهدد احتمالات التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن التعريفات غير الواضحة لحقوق الملكية والحيازة العقارية غير الفعالة يمكن أن تقصي مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات من المنافع المحتملة المقترنة بمبادرة تحفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) المؤسسات الوطنية على إشراك الفقراء والفئات الضعيفة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمهم.

لا تنزال الشفقات في قدرات الحوكمة والتنفيذ تشكل تحديا

يسلم كل من المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، وتقييمات تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات العالمية بجوانب القصور العملي في محاولات إدراج الروافد الثلاثة

من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

يلزم التركيز على تنمية القدرات المؤسسية في البلدان المستفيدة من البرامج، عند تصميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما على ضوء الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تُعدّ بها اتفاقيات الأمم المتحدة. ويمكن أن يساعد 'مؤتمر ريو + 20' على تبيان المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها في رسم أهداف التنمية المستدامة. فينبغي أن تسعى أهداف التنمية المستدامة، قدر الإمكان، إلى رصد التقدم المحرز نحو أعمال القيم العالمية التي عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، والعدالة، والسلام، والأمن - وأكدتها الأهداف الإنمائية للألفية.

بناء توافقٍ أوسع للآراء 'لمؤتمر ريو + 20'

يتطلب تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة مشاركة واسعة القاعدة، من حيث المشاركة الفعلية لكافة الفروع الثلاثة للحكم (الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية)، وكذا الفاعلين من غير الدول (الاجتمع المدني والقطاع الخاص). وعلى سبيل المثال، ينبغي إشراك نواب البرلمان وممثلي المجتمع المدني، عند وضع آليات وطنية اختيارية للاستعراض، وذلك حرصاً على مشروعية الاستعراض وفعاليتها.

وينبغي أيضاً أن يستجيب 'مؤتمر ريو + 20' لاحتياجات الفئات الضعيفة من قبيل الشباب والنساء والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن يعمل تعزيز المشاركة الجامعة وإشراك المجتمع المدني على بلورة رأي مستنير، ويؤثر على الخطة والخطاب السياسيين، ويخضع المسؤولين المنتخبين للمساءلة. ولهذا الغاية، يساعد البرنامج الإنمائي البلدان على تعزيز القوانين، والمؤسسات والعمليات الانتخابية، وتوفير فرص الحصول على المعلومات، والاستفادة من الحوكمة الإلكترونية، ورعاية وسائط الإعلام المستقلة لزيادة إشراك المجتمع المدني.

وللقطاع الخاص - من خلال استثماراته وابتكاراته وخبرته في التنظيم - دور رئيسي يمكن أن يقوم به في تعزيز عمليات الانتقال الوطنية إلى التنمية المستدامة. فثمة حاجة إلى مناخ للأعمال التجارية يشجع سيادة القانون، من خلال وضع أنظمة واضحة وإقرار الشفافية وإمكانية التوقع في صنع السياسات، حتى يوظف القطاع الخاص كامل طاقته الإنمائية. ويمكن أن يساعد إحكام تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة.

الحوكمة العالمية من أجل التنمية المستدامة

كثيراً ما تقترن أوجه الضعف في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة وطنياً بأوجه قصور في نظم الحوكمة العالمية - حسبما تبين من الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة. ولذلك ينبغي أن يعمل 'مؤتمر ريو + 20' على تحسين النتائج الإنمائية تماشياً مع مبدأ المساءلة المتبادلة في إعلان باريس. ويمكن أن تساعد آليات الرصد الواردة في المسودة الأولى للوثيقة الختامية 'لمؤتمر ريو + 20' على زيادة التقيد الطوعي بالتزامات التنمية المستدامة.

العدالة البيئية في الفلبين

في عام 2008، أقر البرنامج الإنمائي والمحكمة العليا بأنه، في الوقت الذي يجري فيه إنجاز برامج للحماية البيئية في الفلبين، تقل إمكانات ضمان المساءلة عن الإدارة الفعالة للموارد، أو إنفاذ القوانين البيئية، أو منع الضرر البيئي. ولذلك نفذت المحكمة العليا، في إطار شراكة مع البرنامج الإنمائي، مشروع تعزيز فرص الوصول إلى ركائز العدالة الذي يضم عنصراً رئيسياً للعدالة البيئية.

وفي إطار هذه المبادرة، عقد منتدى للعدالة البيئية، جمع ما يزيد على 600 مشارك لمناقشة إنفاذ التشريع البيئي. وتعمل القواعد الإجرائية للقضايا البيئية، التي صدرت في عام 2011 بدعم من المنتدى، على حماية الحقوق البيئية المنصوص عليها تحديداً في دستور الفلبين وفي الاتفاقيات العالمية التي وقعت عليها حكومة الفلبين. ومن الأمثلة المحددة للحماية البيئية التي أتاحتها هذه التغييرات ما يلي:

- أصدرت المحكمة العليا أول أمر بيئي في البلد لإجبار الشركات المعنية على تطهير تسرب كبير للنفط من أنابيب النفط.
- وأصدرت المحكمة العليا أمراً بإعادة تأهيل خليج مانابلا، وشكلت لجنة استشارية لرصد الامتثال للأمر.
- وصدرت أوامر للحماية البيئية في قضية تعدين في سورغاو، وفي حق محطات توليد الطاقة باستخدام الفحم الحجري في سيبو.
- وتساعد هذه القرارات على تحسين الصحة العمومية ونوعية البيئة في المجتمعات المحلية.

ومن أمثلة عمليات الاستعراض التي تقبلها الدول الأعضاء وتستخدم كآليات الند للند للتعلم 'الاستعراض الدوري الشامل' وآلية الاستعراض في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتشمل آليات الاستعراض الطوعية لتحسين إدارة الموارد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كيمبرلي.

وتوجد آليات ناجعة وفعالة للحكومة من أجل دعم عمليات الانتقال إلى التنمية المستدامة. والبرنامج الإنمائي مستعد لمساعدة الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني على تطبيقها تطبيقاً أكثر فعالية.

معلومات جهة الاتصال: فيل ماتشيزا (phil.matsheza@undp.org)، تسيغاي ليمبا (tsegaye.lemma@undp.org)